**المحاضرة 26**

**الفصل الثاني**

**دورة الموازنة العامة**

يقصد بمصطلح الدورة هو الانشطة والعمليات المكونة للموازنة العامة للدولة وبالنظر لم تتصف به هذه العمليات من الدورية والاستمرار فالموازنة تمثل مجموع الانشطة المتعددة التي تجري في نطاق الاختصاص العام (القطاع العام) علماً ان القطاع العام يعني وظائف الدولة التقليدية والحديثة كالدفاع والامن والقضاء والصحة والتعليم والثقافة والاشغال البلدية والاسكان ... اما الاقتصاد العام فيشمل اضافة الى القطاع العام المشروعات الاقتصادية والانتاجية .

اذن هو يشمل الوحدات التقليدية الاقتصادية التسييرية والانتاجية مصاغة بصورة تدفقات نقدية ايرادات ونفقات عامة وعملية مستمرة ومتصلة ان هذه العمليات سواء ما تعلق منها بالتحضير للموازنة او تنفيذها او المراجعة والمحاسبة ذات تأثير في القرارات المتخذة بهذا المجال وعلى مستوى جميع الوحدات التي يتكون منه القطاع العام ومراحل الموازنة العامة حيث ان لكل مرحلة خصائصها المميزة وشكلياتها وللزمن اهمية قصوى في جميع انواع النشاط الاقتصادي حيث على مدار السنة هنالك بحث ونقاش وتداول عن الموازنة وربط للماضي بالحاضر والمستقبل الموازنة السابقة من خلال مراجعتها واكتشاف نقاط ضعفها الذي شابها والحالية بتنفيذها والمستقبلية من اجل اعتمادها .

**اولاً // مرحلة التحضير والاعداد للموازنة العامة :-**

تعد مهمة الاعداد والتحضير عملاً ادارياً وفنياً لذا جرى العرف على اسناد هذه المهمة للسلطة التنفيذية وقيلت في ذلك عدة تبريرات اهمها:-

1- ان السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن اعداد وتنفيذ السياسة العامة للدولة (م80) من دستور 2005 والمسؤولة عن تخطيط وتنفيذ الخطط العامة كما انها مسؤولة عن جميع المرافق العامة والتي تتولى تقديم الخدمات الى الافراد .

2- ان السلطة التنفيذية اقدر من السلطة التشريعية باعداد الموازنة فهي تملك الادوات من الموظفين والاجهزة والامكانيات الاخرى وتملك اضافة لذلك خبرة واسعة متأتية من تنفيذ الموازنات السابقة .

3- السلطة التنفيذية بحكم احتكاكها اليومي بالمواطن اعرف بحاجات المجتمع ومشاكله وقادرة على حصر الاولويات وترتيبها ويتم ذلك عادة اعداد مشروع الموازنة من اسفل الى اعلى حيث تقوم كل دائرة او هيئة او مؤسسة باعداد تقديرات لما يلزمها من نفقات وما تتوقع جبايته من ايرادات خلال المدة القادمة ثم ترفعها للأدارات التي تعلوها حتى ترشح جميعاً في مركز الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة التي تعد موازنة موحدة لكل التشكيلات الوزارة وترفعها للجهات المختصة .

**دور السلطة التنفيذية في مرحلة الاعداد والتحضير والتصديق على الموازنة العامة**

لما كانت الحكومة هي التي تتولى جميع عمليات الانفاق وجميع الايرادات فانها من باب اولى من يتولى تحديد التقديرات وكالاتي :-

1- اختصاصات السلطة التنفيذية باعداد تقديرات الموازنة :- فالحكومة كما اسلفنا هي المسؤولة عن جميع وضع تقديرات الايرادات والنفقات للسنة القادمة بشكل ارقام وتخمينات وترسلها للبرلمان للتصديق .

2- طرق تقدير النفقات والايرادات العامة :- فطرق التقدير بالنسبة للنفقات والايرادات تجري كالاتي:

أ- تقدير النفقات العامة :- لا تثير بالعادة صعوبة فنية كبيرة فيتم حصر الحاجات المراد اشباعها اولاً ثم تحديد المبالغ اللازمة للاشباع ففي فرنسا مثلاً هنالك نوعين من الاعتمادات (اعتمادات تحديدية) ويراد بها الاعتمادات التي تمثل اقصى ما يمكن الوصول اليه من انفاق على وجه معين دون الرجوع للبرلمان و(الاعتمادات التقديرية) وهي تحدد على وجه التقريب وتوجه للمشروعات التي لا يمكن معرفة تكلفتها بشكل قاطع لذا تستحصل موافقة البرلمان على هذه النفقات كباب بالموازنة دون تحديد حجمها بشكل نهائي وقاطع ما يعطي للحكومة مرونة بالانفاق حيث تتجاوز السقف المحدد لها بالموازنة دون الرجوع للبرلمان .

ب- تقدير الايرادات العامة :- وهي تشكل صعوبة اشد تعقيداً من النفقات لكون التنبؤ بها يحتاج للتنبؤ ايضاً بجميع المتغيرات الاقتصادية لتحديد مصادر الايرادات المتنوعة وبخاصة الضرائب وهنالك طرق للتقدير ومنها :

**الطريقة الاولى // التقدير الآلي :-** والتي تعتمد على وضع قواعد لتقدير الايرادات تجنباً للأجتهادات الشخصية ومنها :-

1- طريقة السنة ما قبل الاخيرة :- حيث يتم الاستعانة بالحسابات الختامية لها لوضع تقديرات الموازنة الجديدة فيتم الرجوع للنفقات الفعلية المثبته بالحساب الختامي .

2- طريقة الزيادة او النقص النسبي :- والتي تقرر بان يدون في مشروع الموازنة الجديدة حجم الايرادات وفقاً لما مدرج في اخر موازنة لسنة مالية منقضية ويضاف لها معدل زيادة معين مثلاً (10%) ان كنا نتوقع زيادة في النشاط الاقتصادي او انخفاض بنسبة (10%) مثلاً ان كانت المؤشرات تدل على تراجع بالنشاط الاقتصادي .

3- طريقة المتوسطات :- حيث يتم تقدير ايرادات الموازنة الجديدة على اساس متوسطات ايرادات المتحققة مثلاً خلال عامين او ثلاثة سابقة .

**الطريقة الثانية// طريقة التقدير المباشر :-** فتهدف الى التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الايرادات وتقدير حصيلته بناءً على دراسة مباشرة فيطلب من كل مشروع او شركة في القطاع العام التنبؤ بحجم مبيعاتها اي ايراداتها للعام القادم وتقدم كل مؤسسة او دائرة حكومية بتقدير حجم الرسوم التي يمكن ان تحصل عليها وتقدم وزارة المالية من خلال دائرة الضريبة العامة بتقدير ايرادات الضريبة مع الاخذ بنظر الاعتبار النشاط الاقتصادي والوضع المالي للدولة فحينما يكون في حالة من التحسن يعني اننا في حالة رخاء وزيادة بالايرادات والعكس صحيح .